الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي
يرتفع 2٪ إلى 63,44 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,05 دولار ليبلغ 63,44 دولارا للبرميل، بارتفاع نسبته 1,78٪، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

بعد رفع الفائدة.. «المركزي» يحافظ على تنافسية الدينار

لا تغيير على فوائد القروض الشخصية الحالية دون 5 سنوات

قرر بنك الكويت المركزي اللحاق بـ «الفيدرالي» لأول مرة منذ مارس من العام الماضي، حيث رفع سعر الخصم ربع نقطة مئوية لتصل الى 3٪، بعد أن خالف «الفيدرالي» مرتين متتاليتين في يونيو وديسمبر الماضيين بتثبيت سعر الخصم. وبرر البنك المركزي اتجاهه الجديد للمحافظة على تنافسية الدينار ولزيادة الاتساق بين أسعار الفائدة لأدوات الدين العام وسندات البنك المركزي والقروض التجارية.

ورغم تثبيت الفائدة في العام الماضي الذي هدف لتحفيز الإقراض وتحريك الاقتصاد، إلا ان النمو الائتماني في البنوك الكويتية يستمر في التباطؤ. فقد كشفت بيانات الائتمان لشهر يناير الصادرة امس عن بنك الكويت المركزي أن الائتمان استمر في التراجع للشهر الرابع على التوالي، أي منذ سبتمبر الماضي. وسجلت قيمة التسهيلات الائتمانية خلال شهر يناير الماضي 35 مليار دينار بتراجع 181 مليون دينار وبنحو 0,5٪. أما النمو السنوي للائتمان فهو بطيء أيضا، إذ سجل نموا بنسبة 3٪ فقط.

وكان بنك الكويت المركزي شجع البنوك على رفع الفائدة على الودائع في الفترات التي ثبت فيها الفائدة على الإقراض، على أن يتم تعويضها عن طريق رفع فائدة سندات الدين العام وسندات البنك المركزي. لكن البنك المركزي لم يعد يملك أداة سندات الدين العام، حيث توقف عن إصدار هذه السندات لصالح وزارة المالية بعد أن كان يصدرها لأغراض تمويل العجز في الميزانية، وذلك بسبب عدم إقرار قانون جديد للدين العام في البرلمان الكويتي، بعد انتهاء صلاحية القانون القديم في 4 أكتوبر الماضي.

وأوضح محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل أن التسارع الذي تشهده أسعار الفائدة الأميركية أبرزت الحاجة إلى مواصلة تعزيز تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية. كذلك تشير أحدث البيانات المتاحة إلى الحاجة لزيادة الاتساق بين عناصر منظومة أسعار الفائدة المحلية وتحديدا بين أسعار الفائدة على أدوات الدين العام وسندات البنك المركزي من جانب، وأسعار الفائدة على القروض التجارية من جانب آخر، حيث ترتب على الزيادة في أسعار الفائدة على الاقتراض الحكومي انحسا ر فيما يعرف بهامش المخاطرة المرتبط بالاقتراض التجاري. ولهذه الاعتبارات مجتمعة بات من الضروري التحرك من خلال رفع سعر الخصم في هذه المرحلة.

وفي موازاة ذلك، يقول الخبراء المصرفيون ان قرار رفع الفائدة سيساهم في زيادة الودائع المصرفية وتوطين الدينار كعملة ادخار وتعاملات، مما يوفر عوائد للمستثمرين أو المودعين ويقلص هجرة الاستثمارات للخارج بحثا عن فرص أو فوائد أعلى ويزيد المزايا بتحويل الودائع الدولارية إلى دينارية. ومن شأن قرار المركزي الكويتي الحفاظ على الاستقرار النسبي للعملة الوطنية التي استطاع «المركزي» في كل الظروف والأزمات السابقة ضمان استقرارها أمام العملات الرئيسية، وبما يعزز السياسة النقدية الحصيفة بهذا الاتجاه.

وفي سياق آخر، يقول مسؤولو الائتمان لدى بعض البنوك، ان جميع القروض التي تم إصدارها قبل قرار «المركزي» سارية بمعدلات الفائدة القديمة التي تم التوقيع على عقودها بين العملاء والبنوك قبل تاريخه، وهو أمر قانوني، ويتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بذلك الشأن، أما المعاملات الجديدة فستطبق عليها معدل الفائدة الجديدة التي تصل إلى 3٪ سعر الخصم. وبرر البنك اتجاهه الجديد للمحافظة على تنافسية الدينار ولزيادة الاتساق بين أسعار الفائدة لأدوات الدين العام وسندات البنك المركزي والقروض التجارية.

رفع سعر الخصم ربع نقطة مئوية إلى 3٪ يزيد حجم الودائع المصرفية

تكلفة الحصول على القروض الشخصية أصبحت أعلى

د. محمد الهاشل

آثار رفع الفائدة على المواطن

1. كلفة الحصول على قرض سيارة أو قرض شخصي أصبح أعلى.
2. زيادة الإقبال على الودائع بالدينار الكويتي.
3. زيادة عمليات الإيداع والادخار المصرفي.
4. توطين الدينار وتقليص هجرة الاستثمارات للخارج.

ترقب للأسهم المنضمة لمؤشر فوتسي ضعف سيولة البورصة مستمر.. والتدفقات الأجنبية طوق النجاة

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت اداءها المتذبذب خلال جلسات التداول الأخيرة، وأنهت تعاملات الاسبوع على استمرار تباين أداء المؤشرات، حيث واصل المؤشر السعري جنوحه للانخفاض في ظل تراجع الإقبال على الأسهم الصغيرة والمتوسطة مقارنة ببداية العام الذي شهد قفزة للمؤشر وضعته في قائمة المؤشرات الأفضل اداء بين البورصات الخليجية منذ بداية 2018. وفي المقابل استمرت حالة شبه الاستقرار للمؤشرات الوزنية، إذ انخفض المؤشر الوزني بقدر محدود في حين استقر مؤشر كويت 15 عند ذات المستوى الذي انهى به تعاملات الأسبوع الماضي عند 958 نقطة وذلك على وقع تحسن أداء بعض الأسهم القيادية في آخر جلسات الأسبوع بعد تراجع في منتصف الأسبوع. وهناك عدة عوامل انعكست على اداء السوق خلال تعاملات الأسبوع ومنها ما يلي:

● تأثرت التعاملات بحالة الترقب لما سوف تسفر عنه النتائج المالية للشركات غير المعلنة عن نتائجها المالية حتى الآن، وهو ما انعكس بشكل واضح على اداء المؤشر السعري، خاصة أن أغلب الشركات غير المعلنة يغلب على أداء أسهمها الطابع المضاربي.

● مازال ضعف السيولة المتدفقة للسوق يلقي بظلاله على مجمل أداء البورصة رغم محاولات جذب مزيد من السيولة للوعاء الاستثماري الأكبر بالكويت، إلا أن هناك حالة من التفاؤل تسود بين أوساط المتعاملين بالسوق جراء توصيات «هيرمس» بأن تتدفق استثمارات اجنبية للبورصة الكويتية بنحو مليار دولار بعد اعلان القائمة النهائية للأسهم الكويتية التي ستنضم فعليا لمؤشر فوتسي الاربعاء المقبل، وذلك على شريحتين، الأولى في سبتمبر 2018، والثانية في مارس 2019. وسجلت السيولة ارتفاعا محدودا بنهاية تعاملات الأسبوع بنسبة 7٪ مقارنة مع سيولة الأسبوع الماضي، إذ بلغ إجمالي هذه السيولة 53 مليون دينار بواقع 10,7 ملايين كمتوسط يومي، مقارنة مع 10 ملايين دينار في الاسبوع الماضي. وسجلت القيمة الرأسمالية للبورصة بنهاية الأسبوع خسائر بقيمة تجاوزت 167 مليون دينار لتتراجع إلى 27,741 مليار دينار مقارنة مع 27,908 مليار دينار في الاسبوع الماضي، وبذلك انخفضت المكاسب المحققة منذ بداية العام إلى 1,8٪.

أداء المؤشرات

● استمر تراجع المؤشر السعري خلال مارس الحالي، ليسجل بنهاية تعاملات الأسبوع خسائر بنسبة 1,4٪ بتراجعه 98 نقطة، ليصل المؤشر إلى 6662 نقطة تراجعا من 6760 نقطة، محققا 4٪ مكاسب على أساس سنوي، بعدما كانت 6٪ خلال تعاملات العام الحالي.

● حقق المؤشر الوزني انخفاضا بنسبة 0,7 بنحو 3 نقاط ليصل المؤشر إلى 409 نقاط من 412 نقطة، لتتراجع مكاسبه السنوية إلى 2,1٪.

● استقر مؤشر كويت 15 عند مستوى إغلاقه السابق وهو 958 نقطة، وبذلك حافظ المؤشر على مكاسبه السنوية خلال العام الحالي وهي 4,7٪.

المؤشر العام يواصل التفريط في مكاسبه ببلوغها 4٪ انخفاضاً من 6٪ خلال العام

البورصة تواصل أداءها المتذبذب (زين علام)

أخبار البورصة

228 ألف دينار خسائر «بيت الطاقة» من تخارج بشركة تابعة

أعلنت شركة بيت الطاقة القابضة عن انتهائها أمس من كل إجراءات عملية البيع ونقل ملكية كامل حصتها في شركتها التابعة «كي دي دي بي للتجارة العامة والمقاولات» إلى المشتري.

وأوضحت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، أن الأثر المالي الناتج من عملية التخارج شكل خسائر محققة تقدر بنحو 228 ألف دينار، سيتم إثباتها في المعلومات المالية المرحلية للمجموعة بالربع الأول من عام 2018، وذكرت الشركة أن الحصة التي تم التخارج منها بلغت 90٪ في الشركة التابعة العاملة بالكويت، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتخارج 2,61 مليون دينار.

وكانت «بيت الطاقة» أعلنت مطلع يونيو الماضي، عن توقيع اتفاقية تخارج من كامل حصتها في «كي دي دي بي»، حيث ذكرت آنذاك أن التخارج مرهون بوفاء المشتري بكل التزاماته وفقا لبنود الاتفاقية.

227 ألف دينار أرباح «كفيك» خلال 2017.. بنمو 7٪

أظهرت البيانات المالية للشركة الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك»، تحقيق الشركة لأرباح في العام الماضي بلغت 226,7 ألف دينار، مقابل أرباح بنحو 211,5 ألف دينار في 2016، بنمو في الأرباح نسبته 7,2٪.

وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن ارتفاع أرباح الفترة يعود إلى الزيادة في حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة، وارتفاع إيرادات التأجير من الاستثمارات العقارية، وكذلك نمو إيرادات عمولات الوساطة.

ونوهت الشركة في البيان، إلى انخفاض إيرادات التمويل خلال العام الماضي، وكذلك انخفاض إيرادات رسوم إدارة الأصول. وكانت أرباح الشركة ارتفعت 34,7٪ في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 299,48 ألف دينار، مقابل أرباح بنحو 222,3 ألف دينار لنفس الفترة من عام 2016. وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه، بعدم توزيع أرباح للعام المالي الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2017.

أرباح «المدينة للاستثمار» تتراجع إلى 381 ألف دينار

أظهرت البيانات المالية لشركة المدينة للتمويل والاستثمار تراجع أرباح الشركة في العام الماضي إلى 381,4 ألف دينار، مقابل أرباح بنحو 1,4 مليون دينار في عام 2016، بتراجع في الأرباح نسبته 72,8٪.

وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن تراجع أرباح الفترة يعود إلى عدم تحقيق أرباح تسوية وكالة وذمم دائنة خلال العام الماضي مقارنة بعام 2016، كما سجلت الشركة صافي رد مخصصات وخسائر انخفاض بمبلغ 1,82 مليون دينار.

وأشارت الشركة في البيان، إلى تحقيقها أرباحا من بيع استثمارات في شركات زميلة بالعام الماضي بمبلغ 687,2 ألف دينار. وكانت أرباح الشركة تراجعت 16,8٪ في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 857,29 ألف دينار، مقابل أرباح بنحو 1,03 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2016. وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه بعدم توزيع أرباح للعام المالي الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2017.

2,1 مليون دينار أرباح «الساحل للاستثمار» خلال 2017 بنمو 5٪

أظهرت البيانات المالية لشركة الساحل للتنمية والاستثمار، نمو أرباح الشركة في العام الماضي إلى 2,18 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 2,07 مليون دينار في عام 2016، بنمو في الأرباح نسبته 5,3٪.

وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن ارتفاع أرباح الفترة يعود إلى تحقيق أرباح من تقييم سعر صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات من رسوم الإدارة.

وكانت أرباح الشركة تراجعت 40,2٪ في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 664,31 ألف دينار، مقابل أرباح بنحو 1,11 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2016.

وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه، بعدم توزيع أرباح للعام المالي الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2017.

الكويت توقع مع شركة عالمية للتزود بالغاز الطبيعي المسال

كونا: أعلن وزير النفط ووزير الكهرباء والماء رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بخيت الرشيدي عن اتفاق المؤسسة مع إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال الغاز الطبيعي المسال على توقيع اتفاقية لتزويد الكويت بالغاز الطبيعي المسال على المدى الطويل. وقال الوزير إن اتفاقية التزويد تساعد مؤسسة البترول الكويتية على تلبية الطلب المتزايد من الطاقة في الكويت لمحطات توليد الكهرباء لتنفيذ خطتها الطموحة الهادفة إلى تأمين حاجتها المتزايدة من الطاقة النظيفة كالغاز الطبيعي. وأوضح أنه بناء على خطة الكويت الطموحة للنمو الاقتصادي جاء سعي المؤسسة إلى استيراد الغاز الطبيعي بالإضافة إلى تنفيذ رؤيتها المتمثلة في المحافظة على البيئة من خلال تقليل الانبعاثات الضارة وتحسين جودة الهواء. يذكر أن مؤسسة البترول الكويتية تسعى إلى تنويع مصادر استيراد الغاز الطبيعي المسال لتأمين أفضل الاقتصادات المتاحة في السوق العالمي. ويعد هذا الاتفاق الثاني من نوعه، إذ تم توقيع اتفاقية مماثلة مع شركة شل العالمية في شهر ديسمبر الماضي.

رحيل العمالة سيضر بمشاريع سكك الحديد الخليجية

محمود عيسى

كانت صناعة السكك الحديدية الخليجية تتوقع قبل 5 سنوات أن توفر لها دول مجلس التعاون الخليجي تدفقا مستمرا من المشاريع الكبرى التي ستضمن خلق فرص العمل الوفيرة امام الشركات الاستشارية والمقاولين والموردين على نحو يجعلهم منهمكين في مشروعات تمتد لعقود قادمة. وتناولت مجلة ميد هذا الموضوع فقالت ان النظرة بدأت تبدو قاتمة بشكل متزايد فيما يخص صناعة السكك الحديدية بالخليج نتيجة القلق من أن العمالة الماهرة والموارد التي تجمعت في المنطقة على مدى السنوات القليلة الماضية ستبدأ في الرحيل عن المنطقة. وخلال العام الماضي تجلت بعض الأدلة على هذا التوجه تعززت بمغادرة بعض كبار المسؤولين التنفيذيين العاملين في المنطقة، الذين انتقلوا إلى الأسواق الأخرى التي تقدم المزيد من الفرص الفورية.

وقالت المجلة ان مشاريع صناعة السكك الحديدية الإقليمية وفرت رؤية أوضح للمشاريع المستقبلية التي من شأنها تبديد المخاوف بشأن المهارات والموارد التي تغادر المنطقة، رغم أنها لن توفر الحلول الكاملة للمشكلة تماما، إذ إن هذه المشروعات مازالت في مهدها، في حين يتم الانتهاء بسرعة من العمل على المشروعات القائمة. وأوضحت انه تمت مؤخرا ترسية عقود مشروعات مترو الرياض والدوحة على المقاولين الرئيسيين، بالإضافة إلى خطط سكك حديدية حضرية جديدة في السعودية منها مكة وجدة والمدينة المنورة والدمام، فضلا عن مدينة الكويت وأبوظبي والبحرين. وعلاوة على مخططات السكك الحديدية في المناطق الحضرية، كانت هناك خطوط سكك حديدية لمسافات طويلة وضعت الخطط بشأنها في دول الخليج الست، والتي ستشكل عند اكتمالها العمود الفقري لشبكة السكك الحديد الخليجية، لكن المجلة قالت ان هذه الخطط الطموحة قد تعثرت نتيجة بدء تدهور أسعار النفط أواخر عام 2014، ونجم عن ذلك قيام الحكومات الخليجية خلال السنوات الثلاث الماضية بتقليص ميزانياتها ومراجعة خططها المتعلقة بالمصروفات الرأسمالية.

وأشارت المجلة إلى أنه تم اختيار المقاولين للمرحلة الثانية من مشروع السكة الحديد الاتحادية في الامارات عام 2016، لكن المشروع ما لبث أن ألغي. وبالمثل تم اختيار المقاولين لتوسيع شبكة مترو مكة عام 2015، ومنذ ذلك الحين لم يشهد المشروع إلا نشاطا محدودا.